ودائما ..
عمار يا مصر

أنعقد الأسبوع الماضي الملتقى الثالث للتنمية فى عصر المعلومات تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية وبرئاسة السيد رئيس الوزراء وصاحب المؤتمر معرض شمل قواعد البيانات التى أمكن جمعها وتبويبها عن محافظات مصر.. وقد حضر المؤتمر جميع السادة المحافظين.. ولا شك أن الجهد الكبير الذي بذل فى صمت من مجموعة من المصريين والمصريات تحت رئاسة الدكتور هشام الشريف وبرعاية الأستاذ الدكتور عاطف عبيد فى جهاز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء هذا الجهد الكبير يستوجب الإشارة اليه ونحن ندخل سريعاً القرن القادم.. فكثيراً ما سخر البعض من اسم هذا الجهاز الأساسي.. مع اننا فى عصر المعلومات والذي بدون توفرها لا يمكن ان يؤخذ قرار سليم سواء فى ذلك كان هذا القرار تنفيذياً او أساسياً.. وتواجد هذا الجهاز برئاسة مجلس الوزراء هيا له أمكانية الحصول على المعلومات و مقارنتها و تبويبها من كل الوزارات و الأجهزة وهو ما لا يتوافر لغيره من الأجهزة بالوزارات المختلفة. وهى نفس الفلسفة التى بدأت بها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التى كانت ولازالت هيئة تابعة لمجلس الوزراء وان كان مقرها خارج مجلس الوزراء ويرأسها بشخصه و ليس بوظيفته السيد وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة لتكون سياسة تواجد المجتمعات الجديدة سياسة دولة و ليست سياسة وزارة. نعود الي ملتقى التنمية الثالث فى عصر المعلومات لنذكر أهم توصية لفتت نظري وهي تلك الخاصة بتنمية القرية والتي تدعو إلى ضرورة أن تتضمن التنمية الشاملة للقرى المحاور الرئيسية الثلاثة لها وهي التنمية العمرانية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. فالقرية وتنميتها هي مفتاح التنمية الشاملة لمصر والحل العملي كل مشاكل المدن بما فيها القاهرة التي تتورم دائماً وتزداد مشاكلها كلما أهملنا التنمية فى الريف.. وكثيراً ما حاولنا على الورق مشروعات تنمية للقرية المصرية لم تأخذ طريقها الى أرض الواقع.. ولا زلت أذكر الخطة الشاملة لتنمية القرية المصرية التى قدمتها حكومة مصر الى الأمم المتحدة عام 1961 لتنتهي فى ثلاثين عاماً 1991 وباستثمارات كانت تبدأ سنوياً 80 مليون وتتصاعد لنكون 110 ملايين في العام العشرين.. كم نرجو ان تكون هذه المرة وبتوفر المعلومات قادرين على دعم القرار اللازم لتنفيذ الخطط الممكنة لتنمية القرية فى مصر لأن ذلك كما قلنا مفتاح التنمية الشاملة ودائماً عمار يا مصر.